

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Σ Λ

—

لها

رسالة نصرع القبض والرد على من انكر  
 مشروعيتها في صلاة الفرض  
 للعلامة محمد بن احمد ابن  
 السنوسي بن محمد بن ابي  
 بكر الدلاي حماد  
 والله اعلم  
 امير  
 (خ)



رقم التسجيل ١٣٦١

مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة

سوق ... الكوفة

٢٥١٧٢

رقم الكتاب: ~~٥٨~~ ٥٨  
 اسم المؤلف: نصرع القبض  
 اسم المترجم: ...  
 تاريخ التأليف: لم يذكر  
 تاريخ حطه ورواه: ١٢١٦ هـ شرح عادي  
 عدد الاجزاء: واحد  
 عدد الصفحات: ٥٠  
 المقاس: ١١x١٧ سم  
 تاريخ النشر: ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم **قال** العلامة  
 المحقق الفهامة المدقق ناصر السنة المحمدي وينيوع المعارف  
 الربانيه سيدي محمد بن احمد ابن المسناوي تغمد الله برحمته  
 وانا لنا من بركة امين **الحمد لله** الذي جعل العلم مصابيح  
 الاهتدا وابعاح لعباده الانسا بمن شأوا منهم والافتدا  
**والصلاة والسلام** على سيدنا محمد المتبوع الحقيقي في انبها  
 كالابتدا وعلى اله وصحبه الذين من تمسك بشي من مذاهبهم  
 القويمة فقد سئد واهتدي **وبعد** فلما وقع في هذه الاعصار  
 التي هطلت فيها سحاب الجهل على البوادي والامصار انكار  
 القبض على من فعله من المالكية في صلاة الفرض وبلوغ في  
 التشنيع عليه حتى نسب الي ما لا يجب احد ان ينسب اليه  
 رسما في ذلك هذا التقييد وذكر نافية من نصوص الائمة  
 ما ليس عليه مزيد وضمناه ثلاثة مباحث الاول ان منها توطية  
 للثالث ترجمناه برسالة نصره القبض والرد على من انكر مشرو  
 في صلاة الفرض والله ولي الاعانة والهادي الي الصواب  
 سبحانه **المبحث الاول** في حكم القبض في صلاتي النفل  
 والفرض **اعلم** ان قبض اليسري باليميني في قيام الصلاة وسد  
 مختلف

كتاب الصلاة في الفقه الحنفي  
 كتاب الصلاة في الفقه الحنفي  
 كتاب الصلاة في الفقه الحنفي

مختلف فيه في مذهب مالك على اربعة اقوال مذكورة في مشاهير  
 كت ائمة مذهبه كخصر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الاستجاب  
 والكراهة والجواز والمنع فاما القول باستجاباه في الفرض والنفل  
 وترجمه فيهما على الامر سال والسدل فهو قول مالك في الواضحة  
 وسماع القرينين ايضا واختان غير واحد من المحققين كالامام  
 ابي الحسن اللخمي والحافظ ابي عمر بن عبد البر والقاضين ابي بكر  
 ابن العربي وابي الوليد ابن رشد وعده في مقدمه من فضائل  
 الصلاة وتبعه القاضي عياض في قواعده وكذا القرافي في  
 كتابه الذخيرة صدر بانه من الفضائل ثم ذكر بعد ما فيه من الخلاف  
 ومن اصطلاحه فيه تقديم المشهور على غيره كما نبه عليه في  
 خطبته قال وهو في الصحاح عند صلي الله عليه وسلم ومثل ما في  
 القرافي لابن جزري في قوانينه ونسبه عياض في الاكمال الي  
 الجمهور وهو ايضا كما في الذخيرة للقرافي والميزان للشعراي قول  
 الائمة الثلاثة الشافعي وابي حنيفة وابن حنبل وزاد ابن عبد  
 البر في الاستذكار علي نسبة لمن ذكر نسبه لسفيان الثوري  
 واسحق بن راهويه وابي ثور وداود بن علي وابي جعفر الطبري  
 وغيرهم من ائمة المذاهب قال القباب في شرح قواعده عياض  
 قال اللخمي ان القبض احسن للمحدث الثابت عن النبي صلي الله  
 عليه وسلم في البخاري ومسلم ولانها وقفة العبد الذي لربه  
 وحديث البخاري المشار اليه هو ما رواه في باب اليميني علي  
 اليسري في الصلاة عن عبد الله بن مسلمة عن مالك وضع عن  
 ابي حنبل عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع  
 الرجل اليد اليميني علي ذراعه اليسري في الصلاة قال ابو حنبل  
 لا اعلمه الا يمني ذلك للنبي صلي الله عليه وسلم قال قوله كان  
 الناس يؤمرون هذا حكمة الرفع لانه محمول علي ان الامر لهم بذلك

مطلق القول  
 بالاستجاب

كتاب الصلاة المهمة  
 صحاح

اليمين في قوله النبي  
 ونخلة علي حاشي  
 البخاري اليميني

هو النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي وقوله قال ابو حازم لا اعلم  
 اي سهل بن سعد الا ينبغي بفتح اوله وسكون النون وكسر الميم  
 وفي رواية اسمعيل بن ابي اوس عن مالك بن ابي نبي للجمهور  
 وعليها فالحا في اعلمه ضمير شان والحديث علي هذا امر سل لان  
 اباحازم لم يعين من نماه قال اهل اللغة نمت الحديث الي غيرك  
 رفعة واستدته قال ابن حجر وفي اصطلاح اهل الحديث اذا قال  
 الراوي نمت فمراده يرفع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يقيد  
 اه واعررض بعضهم هذا وقال انه معلول لانه ظن ابي حازم  
 قال ابن حجر ورد بان اباحازم لم يقل لا اعلم الخ لكان في حكم  
 المرفوع لان قول الصحابة كانوا يؤمر بكذا يصرف بظاهره الي من له  
 الامر وهو النبي صلى الله عليه وسلم لان الصحابة في مقام  
 تعريف الشرع فيجعل علي من صدر عنه الشرع ومثله قول  
 عائشة كانوا يؤمر بقضاء الصوم فانه محمول علي ان الامر بذلك  
 هو النبي صلى الله عليه وسلم واطلق البيهقي في انه اختلف في  
 ذلك بين اهل النقل والله اعلم ثم قال ابن حجر فان قيل لو كان  
 مرفوعا ما احتاج ابو حازم الي قوله لا اعلم الي اخر الحديث  
 فاجواب انه اراد الانتقال الي التصريح فالاول لا يقال له مرفوع  
 وانما يقال له حكم المرفوع وحديث مسلم هو ما اخرج في باب  
 وضع اليد الاخرى في الصلاة عن وايل بن حجر انه رأي النبي  
 صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك فانظر لفظه فيه وقال الواق  
 ابن عرفة وروي القرينان يسحب اي القبض في الفريضة  
 والناقلة ابن رشد وهو الاظهر لان الناس كانوا يؤمرون  
 به في الزمن الاول وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله  
 اه ونقل الواق ايضا عن ابن العزني انه قال كره مالك وضع اليد  
 علي الاخرى في الصلاة وقال انه ما سمع بشي في قوله تعالي

للرفعول

كذ اولعله القول

علي

اي قال ابن  
 عرفة الخ

فصل

فصل لربك وانحر ابن العزني قد سمعنا وروينا محاسن والصحيح ان ذلك  
 يفعل في الفريضة اه وذكر في سنن المهديين عن ابن عبد البر انه  
 قال في تمهيد لا وجه لكرهه وضع اليمين علي اليسرى في الصلاة  
 لان الاشيا اصلها الاباحة ولم ينهاه الله ولا رسوله عن ذلك فلا  
 معني لمن كره ذلك هذا الولم تر وابعثه عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اه فكيف وقد صح عنه فعله والحض عليه وقال ابن  
 حجر قال ابن عبد البر لم يات عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف  
 وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في  
 الموطا ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروي ابن القاسم  
 عن مالك الا رسال وعنه التفرقة بين الفريضة والناقلة اه ونص  
 ما في الموطا مالك عن عبد الكريم ابن ابي المخارق البصري انه قال  
 من كلام النبوة الاولي اذا لم تسح فافعل ماشيت ووضع اليدين  
 احدهما علي الاخرى في الصلاة تضع اليمين علي اليسرى وتجمل  
 الفطر والاستينا بالسحور وعبد الكريم هذا وان كان ضعيفا  
 حتي قيل انه اضعف رجال الموطا قد توجب علي هذا في الموطا  
 ايضا عن ابي حازم وابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي  
 انه قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليميني علي ذراع  
 اليسرى في الصلاة قال ابو حازم لا اعلم الا انه ينبغي ذلك الخ  
 وقد رواه البخاري كما تقدم عن بعض وتقدم الكلام عليه وقال  
 ابن حجر ايضا قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة انه يحصل بها اسفال  
 اليدين وهو امنع من العبث واقترب الي الخشوع وكان البخاري لاحظ  
 ذلك فعقبه بالخشوع ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع اليمة  
 والعادة ان من احترز علي بشي جعل يديه عليه وقال عياض في  
 الاكمال ذهب جمهور العلماء من ائمة الفتوي الي اخذ السمال  
 باليمين في الصلاة وانه من سننها وتمام خشوعها وضبطها عن

اي وروي ابن القاسم  
 عن ابي الامام مالك

ينظر

الحركة والاعتدال وهو احد القولين لما لك في الفرض والنفل ورايت طائفة  
ارسال اليدين في الصلاة منهم الليث وهو القول الاخر لما لك ثم قال  
والاثر يفعل النبي صلى الله عليه وسلم والحض عليه صحبة والاتفاق  
علي انه ليس بواجب وعن علي رضي الله عنه في قوله تعالي فضل لربك  
واخر ان معناه وضع اليدين علي اليسرى في الصلاة يعني علي الصدر  
عند النحر وقيل في معنى ذلك غير هذا من نحر الاضحية وصلاة العيد  
وقيل نحر البدن بمشي وصلاة الصبح يجمع اهو منه بلفظه ويرجع القبض  
ايض بنص الايمة كما في المواق علي ان ما اختلف في مشروعية هو  
ارفع درجة من المباح قال عز الدين ابن عبد السلام الشافعي  
في قواعدك ان كان الخلاق في المشروعية فالفعل افضل فاكرهه  
احد الايمة وراه غيره ففعله افضل كرفع اليدين في التكبيرات  
قال وانما قلنا هذا لان الشرع يمتاط لفعل المندوبات كما يمتاط  
لفعل الواجبات اهو وهذا مقتضي مذهب مالك ايض فانه نص  
في الموطأ علي ان نذر المباح لا يوفي به وذهب فيما كرهه هو واستحبه  
غيره الي انه يلزم الوفاء به الا تراه قد كره هذي المعيب ونذر ولا جاز  
علي الحج مع قوله يلزم نذرك وتنفيذ الوصية بالحج ترجيما لما اختلف  
في مشروعية علي المباح ومقتضي هذا كما قال الشيخ علي الاجموري  
موافقة مذهب مالك لما ذكره عز الدين كما ان مقتضاه ايض ان فعل  
القبض افضل من تركه لا ندر اجه في هذه القاعدة **واما** القول  
بكرهته فيها فقد ذهب اليه طائفة منهم الليث بن سعد امام  
اهل مصر وهو القول الاخير لما لك ومذهب المدونة في الفريضة  
قال في نيل ولا يضع يمينه علي يسراه في فريضة وذلك جائز في  
النوافل لطول القيام قال صاحب البيان ظاهر ان الكراهة في  
الفرض والنفل الا اذا اطال في النفل فيجوز وذهب غير غيره الي ان  
مذهب الجواز في المناقلة مطلقا لجواز الاعتماد فيها من غير ضرورة  
وقال

مطلب  
الكراهة

وقال الليث سدل اليدين احب الي الا ان يطول في القيام فلا بأس  
ان يضع اليمني علي اليسرى في الصلاة واختلف في توجيه  
الكراهة المروية عن مالك علي اقوال والذي عليه المحققون كالقاضي  
عبد الوهاب وغيره انه انما كرهه لمن يفعله لقصد الاعتماد اي  
تخفيف القيام عن نفسه بذلك اذ هو شبيه بالمستند ولهذا قال  
مرو ولا بأس به في النوافل لطول الصلاة وذلك ان المناقلة يجوز  
فيها الجلوس من غير عذر فكيف بالاعتماد واما من فعله تسنا  
ولغير اعتماد فلا يكرهه فليس هو كما قال ابو الحسن علي الاجموري  
تعليلها بالمطنة بل اذا انتفى الاعتماد عند القايل به لم يكن القبض  
بخلاف التوجيهين الاخرين الايتين فانها تعليل بالمطنة وعلي  
هذا مشي عياض في قواعدك حيث قيد استحباب القبض بما  
اذ المراد الاعتماد وقال بعضهم انما كرهه مخافة ان يعتقد  
والافهوسحج وقال اخرون مخافة ان يظهر من الخشوع ما لا  
يكون في الباطن قال في التوضيح وتفرقة في المدونة بين  
الفريضة والنافلة يرد ويرد الذي قبله وزاد الاجموري في  
تضعيف الثاني نقلا عن بعضهم انه يؤدي الي كراهة كل  
المندوبات وفي رحلة العياشي الي سالم عبد الله بن ابي بكر بن  
عياض ما نصه واما القبض فقد علم ما فيه من الخلاف وقد  
قال به ائمة محققون من اهل المذهب كالنخعي وغيره خصوصا  
ان علل بخشية اعتقاد الوجوب فان ما هذا سبيله من المكروهات  
لا يعبا به المحققون اذا صحت به الاحاديث سيما مع انتفا البلة  
هذه المسئلة فلوا طرد ذلك لادي الي ترك السنن كلها او غالبها  
المداوم عليها لان المداومة عليها ذريعة الي ذلك وانما قال  
الامام رضي الله عنه بذلك في مسائل قليلة لعارض في الوقت  
اقتضي ذلك كقول بعض العوام في اخر المست من سؤال العيد

اي المصلي



الثاني فرأي الامام ان قطع هذه المفسدة اولى من المحافظة على هذا  
 المندوب فاذا انقطعت هذه المفسدة وامن من عودها فلا معنى  
 لترك ما جاءت به الاحاديث الصحيحة الا محض التقليد الذي  
 لا يزيد له اذ انحصر وليسمح في السمع اطلاق الكراهة والمنع فيما  
 صح عنه صلى الله عليه وسلم انه فعله او امر به ورغب فيه الا لضرورة  
 اسبح من ذلك قال وقد رايت كثيرا من المالكية يقبضون  
 ايديهم في الصلاة وذلك تخفة الامر فيه كما تقدم ولكون السدل  
 في البلاد المشرقية كلها شعائر الروافض ولا يفعله من الائمة  
 الا المالكية والعموم يعتقدون انه لا يفعله الا الرافضة من  
 راوية ساد لا يديه في الصلاة قالوا انه رافضي اهو من الشيوع  
 من حمل ما روي عن مالك فيه من قوله لا اعرفه علي انه لا يعرفه  
 من لوازم الصلاة وواجباتها التي لا بد منها ونحو هذا تاويل  
 ابن رشد قول مالك في المدونة لا اعرف قول الناس في الركوع  
 سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلى وانكره قال  
 ابن رشد اي انكر وجوبه وتعيينه لان تركه احسن من فعله  
 لانه من السنن التي يسحب العمل بها عند الجميع قال الشيخ سالم  
 السنهوري ونحو هذا التاويل لابن بشير وابن الغزالي في انكار  
 كل ما صدر عن مالك او غيره من الائمة لما هو من جنس  
 المشروع كاذان الفذ وقراءة ليس عند راس الميت وغسل اليد  
 قبل الطعام والتصدق بزنة شعر المولود وقول المضحى اللهم  
 منك واليك والقنوت في وتر النصف الاخير من رمضان وما يتكلم  
 به الناس عند محاذاة الركن من قولهم اللهم ايماننا بك ورفع اليدين  
 عند الاحرام وانظر المواضع فان كلامه يقتضي اختصاص  
 ابن بشير وابن الغزالي بذلك التاويل فقد تبين انه لا كراهة في  
 القبض على مذهب المدونة لمن فعله تسننا وغير اعتمادنا على  
 اصح

اي شعره

اصح التاويلات عند النقاد **واما** القول باباحته في الفرض والنقل  
 والتخيري بينه وبين الامرسال والسدل فهو قول مالك في سماع به  
 القريين من كتاب الصلاة الاول وقول اشهب في رسم من  
 شك في طوافه من سماع ابن القاسم من جامع العتبية وذهبت اليه  
 طائفة منهم الاوزاعي امام اهل الشام **واما** القول بمنعه فيما  
 فهو احدي روايتي العراقيين من اصحابنا وقد تقدمت روايتهم  
 الاخرى وهذا القول وان حكاها الباجي ومن تبعه كابن عرفة  
 من الشذوذ بما كان كما لا يخفى علي من وقف علي كلام ائمة هذا الشأن  
 هذا ان حمل المنع فيه علي ما يتبادر منه من التحريم كما هو مقتضى حكاية  
 مقابلا للقول بالكراهة وكلام الابي في اكمال الاكمال والقاضي ابي  
 العباس القلشائي في شرح مختصر ابن الحاجب كالصريح في ذلك انما  
 ان حمل علي الكراهة وهو الظاهر من جهة المعنى فهو راجع الي القول  
 الثاني فلا اشكال حينئذ والله اعلم **واذا** اتقرر الخلاف في اصل  
 المسئلة كما ترى وليس احد من الناس حجة علي صاحبه وجب الرجوع  
 الي كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام كما قال تعالي فان تنازعتم  
 في شئ فردوه الي الله والرسول والرد الي الله هو الي كتابه ولم يجد فيه  
 اية ترفع الاشكال ووجدنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد حكمت بمطلوبية القبض في الصلاة بشهادة ما في الموطأ  
 والصحيحين من الاحاديث السالمة من الطعن فالواجب انها  
 اليها والقول بمقتضاها قال الله تعالي وما كان لمؤمن ولا مؤمنة  
 اذا قضى الله ورسوله امر ان يكون لهم الخيرة من امرهم جعلنا الله  
 من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ومن تمسك بهد  
 المصطفى عليه السلام وسنة **تمت** نذكر فيها بداية المجتهد  
**البحث الثاني** في حكم التقليد وما ورد في الانتقال من مذهب  
 الي اخر من تخفيف وتشد يد **اعلم** ان التقليد في الفروع يختلف

القول  
 مطلب  
 بالاباحة

مطلب القول  
 بالمنع

لعله ما سئله لخص من  
 السناد فان التمسك  
 كل نسخة في مقام شطرنج  
 مطلب في البحث  
 الثاني في التقليد  
 مطلب في البحث